

Distr.: General
5 January 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين
الدائمين لأوروغواي والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة

في هذه الرسالة، تحيل أوروغواي والسويد، بصفتها الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي
المعني بالمرأة والسلام والأمن، وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة، مذكرة موجزة عن وقائع الاجتماع
المعقد في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن أفغانستان (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إلبو روسيللي
السفير

(توقيع) أولوف سكوغ
السفير

(توقيع) ماثيو رايكروفت
السفير



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأوروغواي والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن: موجز وقائع الاجتماع المعقود في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن أفغانستان

في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعاً بشأن الحالة في أفغانستان. واستمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تاداميتشي ياماموتو، ومديرة شؤون حقوق الإنسان بالبعثة، دانييل بيل. وعقب الإحاطتين، ركزت أسئلة أعضاء المجلس على مشاركة المرأة ووجود الخبرة الجنسانية في البعثة نفسها، ودور المنظمات النسائية المحلية والدعم الذي تحتاج إليه، بما في ذلك في تفاعلاتها مع الحكومة على الصعيدين المحلي والوطني، ودور الزعماء الدينيين في تيسير التغيير الثقافي الإيجابي في البلد.

وأطلع مقدما الإحاطتين أعضاء المجلس على معلومات مُحدّثة بشأن التطورات الرئيسية منذ الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (انظر S/2016/1059). فعلى سبيل المثال، التزمت الحكومة بتنفيذ خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في عدة محافل هامة خلال الأشهر القليلة الماضية، بما في ذلك في إطار ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان. وتتضمن الخطة، التي تقودها وزارة الخارجية وتشمل ٢٠ وزارة مختلفة، خطوط أساس وأهدافاً لـ ١٠ من مؤشراتنا، في حين أنه لا يزال يجري وضع المؤشرات الـ ٢٩ المتبقية في صيغتها النهائية. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٦، كانت هناك مناقشات بشأن الميزانية، ولكن لم يُتفق على آلية تمويلية بعد. ودعا المشاركون إلى مساءلة الحكومة عن تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وعدم جعل المناقشة حول التمويل مبرراً لضعف التنفيذ وضعف مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن الرئيسية. وعلى الصعيد الوطني، توجد ١٢ امرأة ضمن أعضاء المجلس الأعلى للسلام البالغ عددهم ٦٢ عضواً، وهو ما يمثل زيادة عن السنة السابقة، كما زادت النسبة المئوية للنساء في مجالس السلام في المقاطعات من ٩ في المائة إلى ٢٢ في المائة. ومع ذلك، لا توجد سوى ٣ نساء و ٧٩ رجلاً في الأمانة المشتركة للمجلس الأعلى للسلام، وهناك كذلك تمثيل ضئيل للمرأة وسط موظفي الدعم في هذه الهيئات. ويواصل الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، وهو منتدى تجتمع فيه بانتظام الوزارات الحكومية وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وسفارات البلدان المانحة، التنسيق في جميع هذه المسائل، بأساليب شملت تقديم مدخلات للقيام، خلال السنة الماضية، بوضع استراتيجية وطنية بشأن مكافحة التطرف العنيف.

وشهدت أيام الأمم المتحدة السنوية المفتوحة من أجل المرأة والسلام والأمن عقد ١٣ حواراً في المقاطعات والعاصمة، في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وانصب تركيزها على التحديات التي تعترض مشاركة المرأة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة في عام ٢٠١٨. ورداً على أسئلة حول دور الزعماء الدينيين، لاحظت البعثة أنه قد وجهت إليهم الدعوة إليهم مراراً لحضور مشاورات، وأن أحد رجال الدين قدم عرضاً يتألف من ١٩ نقطة بشأن الكيفية التي تحترم بها الشريعة

حقوق المرأة في الانتخابات وتحميها وأعد ورقة عن ذلك وعممها على جميع المساجد في ولاية نكهرار، وهي واحدة من أكثر المناطق محافظة. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي الحوار مع هذه الأصوات ودعمها وتعزيزها. وفي حكومة أفغانستان، لا توجد سوى وزيرة واحدة؛ وقد اقترحت وزيرة أخرى إلى جانب الاثني عشر مرشحا الوزاريين الآخرين الذين قدمت أسماءهم مؤخرا إلى مجلس النواب لإقرارها، ولكن رفض ذلك. وفي حين أن الإصلاحات التي تنفذها وزارة الداخلية، أي التغييرات في المرافق وإنشاء مجالس للشرطيات وآليات لتقديم الشكاوى بشأن الاعتداء الجنسي، قد ساعدت على مضاعفة عدد المجددات في الشرطة الوطنية الأفغانية، مع وجود خطط لمضاعفة العدد مرة أخرى بحلول عام ٢٠٢٠، فإن نسبتهم المتوية الإجمالية لا تزال منخفضة. ويمكن رؤية اتجاه مماثل في الجيش الوطني الأفغاني؛ وقد تخرج عدد قياسي من الضابطات في عام ٢٠١٦، ولكن المرأة لا تزال تمثل بين ١ و ٢ في المائة من تلك القوة، ويعد ذلك بعيدا من هدف وزارة الدفاع المتمثل في بلوغ نسبة ١٠ في المائة. وتنفذ الحكومة تدابير لتشجيع النساء على تقديم طلبات للعمل في الخدمة المدنية وعلى التصدي للتحرش في مكان العمل، وتمثل النساء حاليا ٢٢,٥ في المائة من موظفي الخدمة المدنية في أفغانستان.

ويجري حاليا التشاور بشأن مشاريع قانون الأسرة وقانون تسوية المنازعات المدنية وقانون تنظيم الوساطة ومكافحة التحرش - وهي جميعها هامة لحقوق المرأة - بين وزارة العدل ووزارة شؤون المرأة ووزارة الصحة العامة ومنظمات المجتمع المدني، مع تلقي المدخلات والمشورة التقنية من الأمم المتحدة. ولم تنفذ على نحو سليم لائحة عام ٢٠١٥ بشأن القضاء على مضايقة المرأة، ولم يبدأ أي من اللجان الوزارية أو لجان المقاطعات المعنية بمكافحة التحرش العمل بعد. وفي آذار/مارس، اعتمد أخيرا قانون العقوبات الجديد؛ ويشمل تعريفا متقدما وشاملا للاغتصاب، ويعرف جريمة "باتشا بازي"، ويقنن جرائم الحرب. بيد أن المجتمع الدولي يشعر بالقلق إزاء حذف فصل بشأن العنف ضد النساء والفتيات، نظرا إلى أن مستقبل قانون عام ٢٠٠٩ بشأن القضاء على العنف ضد المرأة يعتمد على المشرعين في البرلمان، حيث كثيرا ما يُعترض على القانون ويُطعن فيه. وذكر مقدا الإحاطتين أنه توجد الآن محاكم خاصة (ديوان خاص) للقضاء على العنف ضد المرأة في ١٥ مقاطعة وتوجد وحدات ادعاء عام للغرض نفسه في ٣٤ مقاطعة، وأن النساء يشكلن ١٢ في المائة من قوة العمل في المحكمة العليا، و ٢١ في المائة من جميع القضاة في أفغانستان، و ١٥ في المائة من موظفي مكتب المدعي العام.

وفي عام ٢٠١٧، كانت معظم الضحايا من النساء قد قتلن خلال اشتباكات برية لأن القتال يقع عادة في مناطق سكنية في هجمات انتحارية وهجمات معقدة، مثل تفجير السيارة الذي وقع في ٣١ أيار/مايو في كابل، والذي أودى بحياة ما لا يقل عن ١٥٠ شخصا وكان واحدا من أشد الحوادث فتكا منذ عام ٢٠٠١، وبسبب الغارات الجوية لأن العناصر المناوئة للحكومة تحتمي بالمنازل. وفي ما لا يقل عن خمس مناسبات منفصلة، وثقت البعثة حالات إعدام لنساء نفذتها محاكم تديرها حركة طالبان، وحالة واحدة فقط تم التحقق منها لعنف جنسي متصل بالنزاع. غير أن مراكز حماية الأسرة قد أبلغت عن العديد من حالات العنف الجنسي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من السنة، بما في ذلك ١٧١ حالة اغتصاب. وكانت وفيات الأمهات هي الأعلى في العالم، لا سيما وسط الشابات والفتيات، ويعد إغلاق العيادات بسبب اشتداد القتال، مقترنا بالقيود المفروضة على حركة النساء في كثير من أنحاء البلد، عقبة خطيرة تعترض سبل حصولهن على الخدمات الصحية. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن ثلث الفتيات يُزوّجن قبل سن الثامنة عشرة، وفي نيسان/أبريل

٢٠١٧، أطلقت حكومة أفغانستان خطة العمل الوطنية للقضاء على الزواج المبكر وزواج الأطفال (٢٠١٧-٢٠٢١).

وتشكل النساء حالياً نسبة ١٥,٤ في المائة من الموظفين في البعثة، بزيادة قدرها ٢ في المائة عن السنة السابقة. ويتراوح ذلك من ٣٤ في المائة على مستوى كبار الموظفين و ٣٠ في المائة من الموظفين الدوليين إلى ٧ في المائة من الموظفين الوطنيين. ورغم اعتماد تدابير خاصة، لم يتحسن العدد بسبب انخفاض معدلات الشغور في الوظائف الوطنية. وخارج كابول ومزار الشريف وهرات، ينذر أن تتمكن المرأة من العمل خارج المنزل، بل إن بعض النساء لا يجبرن أسرهن أو جيرانهن بأنهن يعملن في الأمم المتحدة. وأوصى آخر استعراض استراتيجي بنقل القدرة الاستشارية الجنسانية للبعثة من دائرة حقوق الإنسان إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام، تمثيلاً مع قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، وقد أُدرج هذا النقل، الذي يشمل وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة وطنية واحدة، في ميزانية البعثة لسنة ٢٠١٨.

ودعت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بصفتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، أعضاء المجلس الحاليين والمقبلين إلى الدفاع عن الصياغة الحالية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في ولاية المفاوضات المقبلة، وعن الأحكام المتعلقة بالخبرة الجنسانية في المفاوضات المتعلقة بالميزانية، ومتابعة تنفيذ التوصيات المتصلة بالمنظور الجنساني الصادرة عن بعثة التقييم التقني الذي أجرته المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في أفغانستان في عام ٢٠١٧، وقد عُيّن تقريرها على فريق الخبراء غير الرسمي. كما دعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى زيادة التركيز على مشاركة المرأة في المحادثات الفعلية - بما يتجاوز عدد النساء في المجلس الأعلى للسلام - وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة. وقد شجع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع الأمم المتحدة على الاستفادة الكاملة من قرار مجلس الأمن ٢٣٣١ (٢٠١٦) في استعراضها للاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف وعلى تجديد الجهود المبذولة لمعالجة النقص في الإبلاغ عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ومواصلة رصده.

وقد التزم الرئيسان المشاركان بمتابعة التوصيات.